مجلة الإحياء، المجلد: 21، العدد: 29، أكتوبر 2021، ص - ص: 1017 – 1036
الترقيم الدولي: 1112-4350 الترقيم الدولي الإلكتروني: 2588-2406

اقتصاد الريع وانعكاساته السلبية على السلم الاجتماعي

مبارك عبد الفتاح
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية - جامعة أحمد دراية، أدرار
مخبر القانون والمجتمع
antarafethi@univ-adrar.edu.dz

تاريخ الإرسال: 2020/11/03 تاريخ القبول: 2021/04/29

الملخص:
إن الأهمية البالغة للاقتصاد باعتبار أن استقراره عامل استقرار لجميع باقي القطاعات، هو ماجعل هذه الدراسة تقف على بعض الآثار السلبية التي يخلفها الاعتماد المطلق على الموارد الطبيعية، كمورد اقتصادي وحيد في دولة ما، وانعكاسه السلبي على السلم الاجتماعي، وهو ما يطلق عليه الاقتصاد الريعي، بحيث أن ضعفه ينعكس سلبا على جميع القطاعات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وحتى الثقافية، إذ أن الاقتصاد البلد يصبح أسير تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، لأن هذا الأخير يعد ثروة نابضة قابلة للنفاذ في أي لحظة، ما يجعل الدولة تعتمد على اقتصاد ضعيف، فتقع بذلك في التبعية الاقتصادية للقوى الكبرى، وتنحصر ثروة البلد في يد فئة معينة.
الكلمات المفتاحية: الريعّ؛ السلم الاجتماعي؛ اقتصاد.

Abstract:
The most driving impulse of the present study is the great importance that the stability of economy has in the balance of all the rest of the national sectors. Within this regard, our study stated the disastrous effect of the exclusive reliance on the natural resources as a single source of revenues. This is known as the economy of rent. The fluctuation and the lowing of the price of fossil raw material in the international market lead to a negative impact on economic, and treating the social peace and the political commitments of the state. Also, there is no guaranty in the permanent availability of the natural resources, which can be ceased at any moment, making a fragile economy highly dependent to foreign powers and centralizing the wealth in the hands of a minority of the people
Key words: rent, social peace, rentier economy.

مقدمة

إن الاقتصاد الريعي هو في العادة محصلة للاعتماد على ريع النفط كمصدر وحيد للدخل، رغم أن هذا الأخير في الأصل هو نعمة تتميز بها دول كثيرة وليس نقمة، والمفروض فيه أن يكون عامل تقدم وازدهار، لذا كان لزاما عليها أن تراجع أسلوبها في إدارة هذه الموارد حتى لا يكون له انعكاس سلبي على سلمها الاجتماعي، وذلك بوضع استراتيجيات تسمح بالخروج من اقتصاد يعاني التبعية، إلى اقتصاد متنوع في هياكله غير متأثر بتقلبات الأسعار في أسواق النفط العالمية.

وذلك للمحافظة على سلمها الاجتماعي، والذي يعني غياب كل مظاهر العنف والخوف والقهر في المجتمع، والسلام لا يعني غياب الحرب فقط، ولكنه عملية اجتماعية على مختلف المستويات، فهو السلام على مستوى العائلة وعلى مستوى المجتمع ثم على المستوى الإقليمي والدولي، فالفاقة مثلا تعد عامل فعال لتغيير سلوك الناس من الإيجاب إلى السلب، وأشد أنواع الفقر خطرا على السلم المجتمعي هو الحاجة الناجمة

عن سوء توزيع الثروة أو المال العام بين أفراد المجتمع، وهو ما يدفع الفئة المحرومة للامتعاض من الفئة المستفيدة، فتتوسع دائرة المعارضة المنظمة كالنقابات والمنظمات والأحزاب، أو الغير المنظمة بظهور المافيا واللصوصية وتفشي السطو والاضطرابات، مما يعجل باختلال مقومات السلم الاجتماعي داخل هذا المجتمع. وهنا نتحدث عن فكرة الاقتصاد الريعي كمورد أساسي للدولة، والطرق الكفيلة بتوزيعه للمحافظة على السلم والانسجام داخل المجتمع، بصفته الدخل الوحيد الذي يجب أن يستفيد منه جميع شرائح المجتمع بمختلف مكوناته.

وقد اخترت لهذه الدراسة عنوان: **"اقتصاد الريع وانعكاساته السلبية على السلم الاجتماعي"**، لأن معظم الدراسات التي وجدناها تتحدث عن انعكاسات الريع سواء السلبية أو الإيجابية على الاقتصاد وتتوقف عندها، لذا تناولت هذه الدراسة الانعكاس السلبي للريع على المجتمع وعلى تماسكه واستقراره مباشرة، وبذلك يُثار الإشكال التالي: ما هي الأضرار التي يخلفها اقتصاد الريع على السلم الاجتماعي؟

وترتبط بهذا الإشكال جملة من الأسئلة الفرعية، ومنها:

- هل يمكن اعتبار اقتصاد الريع اقتصاد حقيقي؟
- ما هي أهم ملامح الاقتصاد الإيجابي الداعم للاستقرار والسلم الاجتماعي؟
- هل لاقتصاد الريع انعكاسات سلبية على الترابط المجتمعي؟

كما تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهم الأضرار التي يخلفها اقتصاد الريع على السلم الاجتماعي، والطرق الكفيلة والناجعة لتفادي هاته الأضرار، كما أنها توضيح أهم العوامل التي تجعل اقتصاد البلد اقتصاد فعال يعطي إضافة في ظل وجود الريع مع استثماره الإيجابي.

وتتجلى أهمية هذه الدراسة في إبراز الأثر السلبي الذي يخلفه اقتصاد الريع على السلم الاجتماعي في العديد من بلدان العالم، ومن بينها الجزائر، بالرغم من إنه بإمكانها أن تجعل من اقتصاد الريع، اقتصاد تنموي يعود عليها بالفائدة الكبيرة، كحال العديد من الدول التي استفادت من مواردها الطبيعية كماليزيا واندونيسيا، وماليزيا، وسنغافورة... الخ، وفي الوقت نفسه حرست على تطوير باقي القطاعات كالزراعة والصناعة والخدمات مما انعكس إيجابا على حالها ونموها الاقتصادي، وتخلصت من قبضة اقتصاد الريع، وبذلك تبحث هذه الدراسة في الطرق الكفيلة لتجنب "لعنة الموارد" على الجزائر.

الدراسات السابقة

بخصوص الدراسات السابقة فإنه – في حدود علمي - لم أقف على أي دراسة تناولت الموضوع بنفس الطرح، فمعظم الدراسات تقف عند انعكاسات الريع السلبية على الاقتصاد، أو أنها تناولت السلم الاجتماعي ومهدداته من زوايا أخرى، ومجمل هذه الدراسات تطرقت لبعض جزئيات موضوعنا. والتي نورد منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

1- كتاب **"نقمة النفط - كيف تؤثر الثروة النفطية على نمو الأمم"**، للمؤلف مايكل إل روس، وترجمة هيثم نشواتي، صادرا عن منتدى العلاقات العربية والدولية، يتألف الكتاب من 432 صفحة، طبعة 2014، ويخلص روس إلى فكرة مفادها أن "نقمة النفط" تعيق مسار الديمقراطية، وتديم أطر المجتمع الأبوي، وقد توصل إلى هاته النتيجة بعد دراسة قام بها حول مائة وسبعين بلدا، فحلل هاته البيانات وعالجها في هذا الكتاب، وما وصل إليه حسب رأيه لا يعد نتيجة حتمية لهاته البلدان، بل يمكن تجاوزها عبر مجموعة بدائل وعلاجات ناجعة.

2- كتاب **"الدولة الريعية والديكتاتورية"**، للاقتصادي العراقي عدنان الجنابي، ويأتي الكتاب في 81 صفحة طبعة سنة 2013، صادر عن مركز لدراسات عراقية، وتدور الفكرة العامة لهذا الكتاب عن اكتشاف النفط في دولة العراق وكيف تحول إلى نقمة بعد استحوذ نظام صدام عليه، والذي أقام به دكتاتورية في بلاد الرافدين، حيث تناول فيه مفهوم الريع، ثم تطرق لمفهوم الدولة والمواطن، ثم تحدث عن النفط والديكتاتورية كمتلازمة وضرب المثال بنظام صدام حسين.

3- بحث بعنوان **استعصاء الديمقراطية ووفرة الموارد الطبيعية**: دراسة في الإعراض السياسية لـ "لعنة الموارد"، وهو بحث للدكتور حكيمي توفيق، والأستاذة حشاني فاطمة الزهراء، نشر بمجلة الفكر، العدد الخامس عشر الصادرة عن كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة باتنة، وهي ورقة تنطلق من مسلمة كتاب "لعنة النفط" لصاحبه مايكل روس، لتحلل العلاقة بين ظهور النفط في بعض الدول وانتكاسة اقتصادها، سيما العلاقة منها ذات البعد السياسي إضافة إلى الآثار الاقتصادية اللصيقة الناتجة عن اعتماد البلد على عائدات النفط كمصدر أساسي ووحيد، إذ أن هناك آثار مرسخة للاستبداد ومعادية للديمقراطية يحملها هذا النوع من الديمقراطية.

4- بحث بعنوان: **"الجزائر إشكالية الانتقال من اقتصاد الريع إلى اقتصاد الكفاءة"** لصاحبها د. يوسف بيبي، نشر بمجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 28- المجلد 2- 2013، ويشير من خلال هاته الورقة إلى أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد غير متنوع، ويعتمد على ريع المحروقات، لذلك تأتي محاولة تفكيك الحلقة الريعية التي تقيد وتمنع الجهاز الإنتاجي من رفع مستوى إنتاج القطاعات من الناتج الإجمالي المحلي.

5- بحث بعنوان: **"لعنة الموارد وسبل تجنبها"**، للأستاذة منال منصور جامعة عبد الحميد مهري بقسنطينة، وتنطلق الدراسة من أن الدول الغنية بالموارد الطبيعية يلازمه ضعف الأداء الاقتصادي لمعظمها، وهذا ما يطلق عليه لعنة الموارد الطبيعية وبذلك يستعرض المقال أدبيات الاقتصاد الحديث التي بينت الارتباط السلبي بين وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي.

6- دراسة بعنوان: **"اقتصاد الريع وآثاره الاجتماعية والاقتصادية"**، للدكتور احمد الإدريسي وهو مقال نشر بمجلة ذخائر للعلوم الإنسانية، تصدر مرتين في السنة عن مركز فاطمة الفهرية للأبحاث والدراسات بفاس المغربية، وتطرق المقال إلى فكرة أن عوائد الريع غير مضمونة الاستمرارية، أو الاعتماد على موارد مالية خارجية غير مرتبطة مع العملية الإنتاجية، وهذا ما ينعكس سلبا على الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، لذلك لابد من إيجاد حلول ناجعة لتجاوز هذه الآثار، والتخلص من تداعياتها تدريجيا ويضيف لابد من الانتقال بالاقتصاد من واقعه الريعي إلى اقتصاد منتج يكون بمثابة ركيزة أساسية في عملية التنمية.

منهج البحث

لقد اتبعت في هذه الورقة المنهج الاستقرائي، والذي يقوم على الوصول إلى نتائج كلية من مقدمات جزئية، وذلك بعرض المفاهيم والملامح الأساسية للاقتصاد الريعي وكيفية تأثيره على السلم الاجتماعي لبعض الدول.

وللإجابة على السؤال المطروح من خلال الإشكالية، فقد قسمت هذه الدراسة إلى ثلاث مباحث، مبحث تمهيدي، وفيه عرفت بمصطلحي اقتصاد الريع والسلم الاجتماعي لغة واصطلاحا، ومبحث أول، تناولت فيه ملامح الاقتصاد الريعي، وأركان السلم الاجتماعي، ويحتوي على مطلبين، ومبحث ثاني، وقد خصصته

لانعكاسات الريع السلبية على السلم الاجتماعي، ويحتوي ثلاثة مطالب. **ثم خاتمة،** وتناولت فيها أهم النتائج والتوصيات.

المبحث التمهيدي:

وتناول هنا مفهوم لفظي "الاقتصاد، والريع" لغة واصطلاحا، ثم نعرف مركب "اقتصاد الريع"، ثم مفهوم "السلم" لغة واصطلاحا، وفي الأخير نختم المبحث بتعريف "السلم الاجتماعي" لغة واصطلاحا.

المطلب الأول: مفهوم اقتصاد الريع

الفرع الأول: مفهوم اقتصاد الريع لغة واصطلاحا

أ- تعريف الاقتصاد:

1- الاقتصاد لغة: الاقتصاد في اللغة يأتي بمعنى القصد، أو بمعنى التوسط والاعتدال[1].

2- الاقتصاد اصطلاحا: علم الاقتصاد هو العلم الذي يبحث في كيفية إدارة واستغلال الموارد الاقتصادية النادرة لإنتاج أمثل ما يمكن إنتاجه من السلع والخدمات لإشباع الحاجات الإنسانية من متطلباتها المادية التي تتسم بالوفرة والتنوع في ظل إطار معين من القيم والتطلع للقيم الحضارية للمجتمع، كما يبحث في الطريقة التي يوزع بها هذا الناتج الاقتصادي بين المشتركين والعملية الإنتاجية بصورة مباشرة وغير المشاركين بصورة غير مباشرة في ظل الإطار الحضاري نفسه[2].

ب- تعريف الريع:

1- الريع لغة: ويعني النماء والزيادة، وأرض مريعة أي خصبة[3]، والريع في الزراعة الذي يؤديه المستأجر إلى مالك الأرض من غلة الأرض مقابل استغلال قواها الطبيعية[4].

2- الريع اصطلاحا: إن المفهوم الاقتصادي المتداول بين طلبة الاقتصاد أن الريع هو عائد ملاك الأرض أو العقارات[5]، ولربما يكون "كارل ماركس" أول من لفت النظر إلى مفهوم الرأسمالية الريعية، وكان يقصد ظاهرة اقتصادية اجتماعية يصف من خلالها طبقة رأسمالية غير منتجة اجتماعيا ودخلها يتأتى من خلال امتلاك مصادر الريع مثل الأراضي والعقارات المؤجرة.

غير أن من أعطى الريع معناه الاقتصادي المحكم هو ديفيد ريكاردو في كتابه: "حول مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب"، حيث يرى أن الريع هو الدخل الإضافي من الأراضي الزراعية المتأتي من الميزة الاقتصادية من استعمال نفس وحدة المساحة بما يتجاوز عائد الأرض الحدية المستعملة لنفس الغرض، أي ما يتجاوز الكلفة عند تساوي عناصر الإنتاج من عمل ورأسمال، الأرض الخصبة تنتج أكثر من الأرض الحدية حتى إن تستعمل نفس المدخلات من بذور وأسمدة وعمل ومياه، والدخل الناتج من الأرض الأخصب من الحدية هو "ريع"، وهو بهذا المعنى غير الإيجار التعاقدي المتأتي من الأرض أو العقار للغير، ومن هذا المفهوم تم اشتقاق ريع المنجم الذي يطبق اليوم من إنتاج الموارد الطبيعية مثل النفط والغاز، عندما تكون كلفة الإنتاج أقل بكثير من سعر البيع[6].

إن المتفقه في الفكر الاقتصادي يدرك أن الريع يتضمن اللا جهد، فقد يقترن عائد عناصر الإنتاج بعدم بذل أي جهد، أي أن الممارسات السعرية قد تتضمن جوهر الريع، فالفروقات الكبيرة بين الأسعار والتكاليف الحدية في الاحتكار، واحتكار القلة قد يؤكد مضمون الريع[7].

فالريع مفهوم متعدد الجوانب وتطور عبر الزمن، ولكنه بقي محافظا على جوهره مع تعدد أشكال ظهوره بأنه: "الدخل غير الناتج من العمل"، والريع نمط اقتصادي يعتمد على الموارد الطبيعية دون الحاجة إلى الاهتمام بتطويرها. ومن بين هذه الموارد: المعادن والمياه والنفط والغاز[8]. فاقتصاد الريع يهتم أساسا

بالمحافظة على النشاطات التي توفر الإيرادات من بيع الثروة الريعية، لكن لا تساعد هذه النشاطات على توفير تصور واضح عن الحالة الاقتصادية السائدة في الدولة[9].

فمن خلال التعاريف يظهر أن مفهوم الريع يشمل بصفة عامة الدخل الناتج عن اللا جهد، والحاصل أنه قد يبذل فيه بعض الجهد لكن المقابل أكثر بكثير مما بذل في هذه العملية، وهذه الإضافة الغير مبررة هي ما يطلق عليه الريع.

الفرع الثاني: تعريف اقتصاد الريع

ويقصد باقتصاد الريع، اعتماد اقتصاد بلد ما على استخراج مادة طبيعية من باطن الأرض كالنفط مثلا كمورد أساسي ووحيد، لذلك في الغالب يكون اقتصاد هذا البلد رخوا، إذ يعتمد على المبادلات التجارية وينتج مجتمعا استهلاكيا يسيطر فيه قطاع الاستيراد وهو اقتصاد يهمل الصناعات التحويلية والزراعية، وتعد الاقتصاديات العربية أوضح مثال على ذلك، حيث تتمتع الدولة بعائدات مالية كبيرة سواء عن طريق البيع أو الجباية، وعادة ما تستعمل هذه العائدات في البناء والتشييد وأجور الموظفين واستيراد الحاجات الأساسية للدولة، دون استثمارها في قطاعات إنتاجية تنعش الاقتصاد وتوفر فرصا للعمل، بالرغم من أن الدولة تجني أرباحا إضافية تساهم في تنويع اقتصادها والتخلص من التبعية لقطاع المحروقات، وهذا ما يجعل النمو الاقتصادي مرهونا بتطور الريع لا بديناميكية الاقتصاد داخليا وخارجيا من خلال تشجيع القطاعات الإنتاجية[10].

وبذلك يكون اقتصاد الريع، هو الاقتصاد الذي يعتمد على بيع ثروات موجودة من وفرة طبيعية لا دخل للجهد البشري فيها بالزيادة أو النقصان وبالتالي هي عرضة للنفاذ كما إنها عرضة لاضطرابات السوق التي يتحكم فيها قانون العرض والطلب، لذلك يعتبرها الاقتصاديون مورد اقتصادي هش.

الفرع الثالث: تعريف الدولة الريعية

حسب حسين مهداوي فإن الدولة الريعية هي الدولة التي تعتاش على عائدات من الخارج، إما بيع مادة خام، أو بتقديم خدمات استراتيجية، كما هو الحال بالنسبة لمداخيل قناة السويس في مصر مثلا، أو من ضرائب تفرض على تحويلات من الخارج[11].

في بداية ثمانينيات القرن الماضي، تغير واقع العديد من دول العالم الثالث فأصبحت أكثر ثراءا، وأكثر ديمقراطية، وأكثر سلامة لكن ذلك لا ينطبق إلا على الدول التي لا نفط لديها، أما دول النفط المنتشرة جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وأمريكا فليس واقعها أفضل حالا مما كانت عليه، بل أن بعض تلك الدول أصبحت أسوأ حالا، حيث تراجع دخل الفرد في بعض الدول مثل فنزويلا والغابون والعراق والعديد من الدول المنتجة كالجزائر ونيجيريا وانغولا وكولومبيا والسودان والعراق عانت حروبا أهلية لعقود من الزمن[12].

وتتكشف ملامح هاته العلاقة الطردية بين ظهور النفط والانعكاسات السلبية لهذا المورد بشكل واضح في منطقة الشرق الأوسط، حيث تظل هاته المنطقة موطنا لأعتى النظم الاستبدادية في العالم، وتحوي في الوقت ذاته أكثر من نصف احتياطي النفط المؤكد في العالم، وتدعم أطروحة "لعنة الموارد" والتي تقول أن النفط هو العامل المسؤول عن تعزيز سلطة النخب الاستبدادية الحاكمة والفاسدة في هاته الدول، وعن محاولات التغيير فيها، حيث مكن النخب الحاكمة من شراء ولاءات الفئات المجتمعية الفاعلة، وتفادت من خلال توزيعه المساءلة الحقيقية، كما سمح لها بإعاقة التحولات الاجتماعية المطلوبة لتحقيق الانتقال

الديمقراطي، وهو ما قاد في النهاية إلى ترهل هاته الأنظمة واقتصار دورها على تحصيل وتوزيع الريوع في غياب المعارضة الحقيقية[13].

بهذا المعنى تكون الدولة الريعية هي التي لها مصادر اقتصاد خارج الإنتاج الحقيقي الناتج عن الزراعة والصناعة والخدمات، أو لها اقتصاد وهمي، لا ينفك عن هاته المداخيل النفطية التي لا يتحكم فيها ولا في مصدرها.

المطلب الثاني: مفهوم السلم الاجتماعي

لتحديد مفهوم السلم الاجتماعي لابد من معرفة المدلول الأساسي للفظ السلم أولا.

الفرع الأول: مفهوم السلم لغة

مشتق من الجزر اللغوي، سلم، يسلم، سلاماً، سلامة وأصله التعري والبراءة من الآفات الظاهرة والباطنة، ويقال السلم بفتح السين وكسرها، يذكر ويؤنث، والسلم والصلح، والنجاة والتخلص، ويأتي في مقابل الحرب وكلها راجعة إلى معنى البراءة من الآفات[14].

- تفيد تراكيب باب السين والميم" باب الإصحاب والملاينة[15] "لكن "س، ل، م هو أغنى هذه التراكيب بالمشتقات، "ومعظم بابه من الصحة والعافية" والسلم من السلام وأصله السلامة أي البراءة والعافية والنجاة من العيوب والآفات والأخطار، السَّلْم، والسِّلْم، والسَّلَم، على ما يقابل حالة الحرب والصراع.

قال ابن **منظور:** السَّلْم، والسِّلْم: الصلح. وتسالموا: تصالحوا والخيل إذا تسالمت تسايرت لا تهيج بعضها بعضا، والتسالم: التصالح، والمسالمة: المصالحة، وحكي السِّلْم، السَّلْم: الاستسلام ضد الحرب[16].

لفظ "سلم" في اللغة العربية مشتق من المصدر "سلم" ويعني الأمان والعافية والتسليم، والسلامة والصلح. ويعنى اصطلاحا حالة التوافق والراحة التي تتوفر بين طرفين أو مجموعة أطراف بما يحقق الانسجام ويدرئ العداوة، ويقصد بالسلام أيضا حالة الوئام والاستقرار التي تسود المجتمع من ابسط تكويناته **"الأسرة"** إلى أكبر تكويناته **"المجتمع الدولي"** بما يتيح الازدهار والتطور للجميع[17].

إذا السلم كلمة تعبر عن ميل فطري في أعماق كل إنسان، وتحكي رغبة جامحة في أوساط كل مجتمع سوي، وتشكل غاية وهدفا نبيلا لجميع الأمم والشعوب[18].

الفرع الثاني: السلم أو السلام في الاصطلاح وله معنيان الأول: هو غياب الخلاف والحرب وهذا المعنى الشائع في العديد من الكتابات، حيث يرى العديد من الباحثون في مجال العلاقات الدولية أن السلام يعني غياب الحرب، وفي المجتمعات الإنسانية يعني السلام غياب كل ما له علاقة بالعنف مثل النعرات والنزاعات العرقية والطائفية، التي غالبا ما تعود أسبابها إلى اعتبارات اقتصادية أو سياسية داخل الحيز الجغرافي الواحد.

والمعنى الثاني: هو الاتفاق والانسجام والهدوء، وعليه فالسلام لا يعنى فقط غياب العنف بكافة أشكاله لكنه يعني أيضا صفات إيجابية مرغوبة في ذاتها، وعليه فإن السلم الاجتماعي نقصد به حالة الهدوء والاستقرار والوئام والاتفاق والانسجام داخل المجتمع نفسه وفي العلاقة بين أفراده، وشرائحه وقواه المتعددة المختلفة[19].

الفرع الثالث: معنى السلم الاجتماعي

السلم الاجتماعي من زاوية أخرى هو توافر الاستقرار والأمن والعدل والمساواة في مجتمع معين، وبذلك لا يتحقق السلم الاجتماعي ما لم توجد السلطة أو النظام، والتي تحقق العدل والمساواة، وتضمن الحقوق الأساسية للأفراد والفئات المختلفة[20].

إن المجتمع ليس كمية متناثرة من الأفراد، وإنما اشتراك هؤلاء الأفراد في اتجاه واحد وهو ما يستلزم وجود شبكة من العلاقات الاجتماعية الضرورية لأداء العمل الجماعي المشترك ومن المعلوم أن أي عمل يؤديه مجتمع في سبيل تغيير نفسه مشروط باكتمال هذه الشبكة من العلاقات وعليه نستطيع أن نقرر أن شبكة العلاقات الاجتماعية هي العمل التاريخي الأول الذي يقوم به المجتمع ساعة ميلاده[21].

يتكون كل مجتمع من مجموعة من البشر، مختلفون عن بعضهم البعض سواء في انتمائهم الديني أو المذهبي، أو موقعهم الاجتماعي أو الوظيفي، ولكن يجمعهم ما يمكن أن نطلق عليه "عقد اجتماعي"، أي التزام غير مكتوب بينهم يتناول حقوق وواجبات كل طرف في المجتمع، حيث يمثل الخروج على هذا العقد انتهاك لحقوق أحد الأطراف وإخلالا بالتزامات الطرف الأخر مما يستوجب التدخل لحسم الموقف، فالسلام الاجتماعي نقيض العنف الاجتماعي والصراع المجتمعي[22].

ويقتضي مفهوم السلم الاجتماعي تطبيقه كحالة من جهة، وتوفير وسائله من جهة أخرى، حيث يقوم تحليل وتوصيف السلم الاجتماعي على الحياة الكريمة والحق فيها والحقوق المرتبطة بها، وأهمها تلبية الاحتياجات البشرية الأساسية من غذاء وماء نقي وصحة وتعليم، ومواصلات واتصالات وسكن وعمل وتأمين لتحقيق وسائل العيش الكريم[23].

إن من أهم المقاييس الأساسية لتقويم أي مجتمع فيما يخص حالة العلاقات الداخلية فيه، فسلامتها علامة صحة المجتمع مع إمكانية نهوضه، بينما اهتراؤها وضعفها علامة على اهتراء السلم الاجتماعي واستحالة قيامه ونهوضه[24].

فالسلم الاجتماعي هو الانسجام التام الذي يطبع العلاقات الاجتماعية لأي مجتمع، مع سلطة مشرفة تحرس هذا السلم عن طريق توفير العدل والمساواة بين شرائحه.

المبحث الثاني: ملامح الاقتصاد الريعي وأركان السلم الاجتماعي

المطلب الأول: ملامح وخصائص الاقتصاد الريعي

الفرع الأول: ملامح الاقتصاد الريعي

يصنف اقتصاد دولة ما على أنه اقتصا ريعي من خلال تركيب الناتج المحلي الإجمالي أو من خلال بعض الأنشطة الاقتصادية الريعية، أو عبر معدلات النمو الإقطاعي[25].

كما تجدر الإشارة، وكما هو شائع في التعرف على الاقتصاديات الريعية أنه إذا تجاوز مساهمة القطاعات غير الإنتاجية أي الريعية نسبة النصف في الناتج المحلي، اعتبر الاقتصاد، أنه اقتصاد ريعي، بينما إذا بلغت تلك النسبة أقل من النصف اعتبر الاقتصاد أنه يعتمد بشكل أساسي على الاقتصاد الريعي[26].

في عام 1979 -1980 عندما ارتفعت أسعار البترول، صار دخل العراق أكبر من الناتج الإجمالي الوطني للبلد بكامله وبكل قطاعاته وثرواته ومواطنيه، وتدفق الريع النفطي على خلفية الزيادة الكبيرة في التصدير، فأصبحت الدولة تداوي المرضى وترسل البعثات إلى الخارج وتساعد المعوزين وتبني الجيوش الجرارة، بالتوازي مع ذلك ماتت الزراعة تماما وأصبح العراق يستورد الخضار واللحوم، وأصبح الناس يقفون في طوابير لشراء البيض والدجاج، لكن ظل ريع البترول المتدفق من الخارج يغذي هذا الاقتصاد الريعي الخاوي من أي نشاط إنتاجي يذكر، ويدفع المرتبات للناس، وأصبح خريجوا المعاهد والجامعات ينتظرون "التعيين المركزي" من خلال وزارة التخطيط[27].

هذه العلل الاقتصادية والسياسية هي التي شكلت ما سمي "لعنة الموارد" أو بتعبير أدق لعنة النفط لان تلك العلل ليست نتاج أنواع أخرى من الموارد الطبيعية كالغابات والمياه أو الحقول الزراعية، والنفط

على رأس تلك المواد إذ يشكل 90 بالمائة من تجارة تلك الدول، ويتسبب بأعظم المشكلات لأكبر من دول العالم، لعنة المواد إذا هي لعنة النفط بامتياز[28]. ففي حالة الجزائر مثلا أدى تراجع أسعار النفط بداية سنة 2014، إلى تراجع الجباية البترولية وبالتالي تراجع الإيرادات الجبائية بنسبة تفوق 50 في المائة، ومنه عجزت الخزينة العمومية وأعلنت الحكومة لجوئها لسياسة التقشف، وهذا ما فرض على الدولة التفكير بجدية في الاتجاه نحو التنويع الاقتصادي لمواجهة العجز، بإعطاء فرصة للزراعة والصناعة والخدمات[29].

إن من أهم ملامح الاقتصاد الريعي والمتمثل في الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للثروة، وحساسية اقتصادها وتأثره الشديد بأسعاره في الأسواق العالمية صعودا ونزولا.

الفرع الثاني: خصائص الاقتصاد الريعي

قد لا تختلف أنظمة الدول الريعية عن بعضها البعض في الخصائص، التي تتميز بها مهما كانت طبيعة الريع الذي تعتمد عليه (نفط، ذهب، غاز، عائدات مضائق لعبور السفن..)، وتبقى الاختلافات فقط مرتبطة بطبيعة النظامين الاقتصادي والسياسي لهذه الدول، لذلك تتميز هذه الدول سياسيا واقتصاديا بما يلي:

- أن الريع ليس هو الدخل الوحيد في الاقتصاد لكنه الأكبر (السائد).
- الاعتماد على مورد طبيعي واحد وتتفاوت اقتصاديات هذه الدول في درجة الاعتمادية، فلو أخذنا الدول الاستخراجية – وبالأخص الدول النفطية- كمثال، نجد أنها تتسم بحدة اعتمادها على المورد الطبيعي الواحد (النفط أو الغاز) في تمويل موازناتها، كما أنها تكاد تكون المصدر الرئيسي للتراكم الرأسمالي. وكنتيجة لهذا الاعتماد فإن الدول النفطية مكشوفة اقتصاديا بصفة خاصة لانعدام عائدات التصدير الذي له بدوره آثار سلبية على عائدات النمو، ومستويات الاستثمار والتضخم.
- تذبذب النمو الاقتصادي في الاقتصاديات الريعية النفطية، التي تعتمد في صادراتها على الموارد المعدنية الأخرى والموارد الزراعية بسبب انخفاض مرونات طلبها نسبيا، لأن أسعار النفط تتذبذب صعودا وهبوطا في السوق العالمية لأسباب اقتصادية وسياسية كونها سلعة رئيسية عالمية تهم كل الدول وخاصة الاستهلاكية منها الصناعية المتقدمة[30].
- تنامي ظاهرة اللا جهد والتي لا تقدس العمل ولا الجهد وهو ما ينعكس سلبيا على رسم السياسات الاقتصادية مستقبلا، إذ يتولد مع الوقت ظاهرة الفساد واستغلال المصالح العامة لتحقيق المصالح الخاصة.
- تراكم الريع يؤثر سلبا على معالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ويولد التراخي وعدم الانضباط في السياسة المالية مما ينتج عنه التبذير والفساد والرشوة[31].
- الدولة في هذا النوع من الاقتصاديات في شكلها الإداري دولة مركزية تميل إلى البيروقراطية وتتقاطع مع الديمقراطية بسبب طبيعة القوى الاجتماعية المسيطرة على القرار الاقتصادي والسياسي[32]
- الطبقة السياسية الحاكمة من عائلة واحدة تمتد أفقيا وان العلاقات الاجتماعية تعتمد على القرابة التي تفرض نفسها في اختيار كبار موظفي الدولة ومساعديهم.
- الدولة في الاقتصاد الريعي عادة ما تكون ثرية بما تملكه من سيولة نقدية لكن هذا الثراء لا ينعكس بشكل متوازن على شرائح المجتمع المختلفة، ويعود هذا إلى سوء توزيع الدخل القومي، كما يرتبط اقتصاد البلدان ذات الدخل الريعي بالأزمات الاقتصادية العالمية ارتباطا وثيقا لاعتماد مواردها المالية على العائدات الريعية.

- انخفاض الإنفاق على البحث العلمي والتقني وعلى سبيل المثال فإن الدول العربية تنفق 100/2 من موازناتها السنوية على هذا البحث[33].
- تحول النظام السياسي إلى نظام ديكتاتوري قمعي وهذا ما يثبته الواقع في العديد من الدول التي تعتمد على ريع البترول، ولربما لم يكن يخطر ببال صدام حسين بعد انقلاب 1968 أن يغدو ديكتاتورا على هذه الدرجة من التفرد بالسلطة، ولربما لم يكن يحلم معمر القذافي بتفرده بالسلطة هو وأولاده، ولكن ريع النفط المتدفق من الخارج إلى جيوب العائلة الحاكمة أتاح لها فرصة التصرف والتفرد بالسلطة والمال والسلاح والبشر، مما لا يتاح لحاكم لا تتوفر له هاته الثروة الريعية[34]
- ارتفاع الميل الحدي للاستيراد بسبب ضعف القطاعات الإنتاجية المحلية مثل الزراعة والصناعة في الاقتصاديات الريعية، وعدم قدرتها على منافسة المنتجات الزراعية والصناعية المستوردة من حيث الكلفة والجودة، والنتيجة يزداد الاستيراد وتتفاقم الأمور بالنسبة للقطاعات الإنتاجية والعاملين فيها[35].

هذه بعض ملامح الدولة الريعية، وهي مظاهر سلبية في مجملها والأمر لا يتوقف عند هذا الحد، ولكنها سلسة مشاكل وخروقات ستنجر مستقبلا عن فقدان الحلقة الأولى المتمثلة في الاقتصاد الهش المبني على الريع، والذي يجر حتما إلى الدكتاتورية والتفرد بالحكم، وهو ما قد يؤدى إلى الثورة والمواجهة العدائية بين أطياف البلد الواحد.

المطلب الثاني: أركان السلم الاجتماعي:

الموجة الأخيرة لثورات الربيع العربي، وفي أغلب الدول العربية هي عبارة عن نموذج لدول انفرط عقد استقرارها وشاعت الفوضى لغياب الأسس والأركان الحقيقية للسلم الاجتماعي، فمعظم هذه الثورات قامت ضد الظلم وتحصيل الحقوق السياسية، وكان للفقر الناشئ عن سوء توزيع الثروة، واستئثار الحكام وحاشيتهم بالنصيب الأوفر من الدخل، وبقاء أغلب شعوب هاته الدول ترزح تحت خط الفقر[36]. وذلك بسبب فشل استراتيجيات التنمية التي وضعتها بعد أخذ استقلالها السياسي، خاصة وأنه تزامن مع انتعاش اقتصادياتها عن طريق الريع البترولي، وكان عليها تركيز خططها وأهدافها على إلغاء التبعية للخارج وإحداث تغييرات في الهياكل الاقتصادية، ومنذ استقلال هاته الدول وبرغم وضعياتها الاقتصادية المنتفشة بسبب حصصها من الريع إلا أنها لم تشهد أي تغيير في البلاد، بل تأزمت وتدهورت أوضاعها المعيشية مع انخفاض الإنتاجية وارتفاع مستويات البطالة فيها، وابتعدت عن تحقيق أمنها الغذائي، وتفاقمت المديونية فأثر كل ذلك على موازين المدفوعات العربية[37]، وهذا ما أدى إلى اختلال موازين السلم والاستقرار بها لغياب أهم أركان ومقومات السلم الاجتماعي، والتي يجب توفرها كمعيار أساسي أثناء حكمنا على أي تجمع بشري بالقول عنه أنه مجتمع مسالم أو غير ذلك وهي:

1- الإدارة السلمية للتعددية داخل المجتمع: حكمة الله تقتضى وجود فوارق واختلافات وتناقضات داخل المجتمع الواحد، ويبقى التحدي الأقوى هو كيفية إدارة هاته التناقضات مع إشباع الحاجات الأساسية لها دون الإخلال بهدوء وسكانة هذا المجتمع.

التعددية اللغوية والمذهبية والعقائدية تحولت إلى قيمة أساسية في المجتمعات المتنوعة بشريا ودينيا وثقافيا، والتعددية ليست سوى ظاهرة اجتماعية صحية بالمناسبة، ويتوقف الأمر بشكل أساسي على إدارة هذه التعددية، فهناك إدارة سلمية تحفظ لمنتميها مساحة للتعبير عن تنوعها في أجواء من الاحترام المتبادل، وهناك إدارة سلبية تعتبر هذا التنوع مصدر ضعف، فيترتب على ذلك العمل جاهدا على نفي الآخر وإلغائه

لصالح الفئة الأكبر عددا، أو الأكثر سلطة، أو الأوسع ثراء ونفوذا[38]، فيصبح هذا التنوع المجتمعي عامل أساسي في تقويض السلم داخل هذا المجتمع فتحل الفرقة والخراب[39].

2- الاحتكام إلى القانون: الاحتكام إلى القوانين والنصوص المنظمة داخل المجتمعات الحديثة، وتساوي الأفراد أمام تطبيق العدالة يعتبر عامل استقرار وتقوية لأواصر هذا المجتمع، كما أن حكم القانون يعنى عدة نقاط والتي منها:

- الجميع متساوون أمام القانون بغض النظر عن اختلاف اللون والجنس والعرق أو الدين.
- مؤسسات العدالة (شرطة، نيابة، محاكم)، تطبق القانون بكل حيادية.
- اللجوء إلى العدالة أو حق التقاضي ميسورا ومكفول للجميع، ولا يتحمل المتقاضي أي تبعات أو أعباء مالية تثقل كاهله أو تصعب عليه اللجوء للقضاء.
- يحاكم الشخص أمام قاضيه الطبيعي دون أن يواجه إجراءات استثنائية بسبب جنسه أو لونه أو انتمائه السياسي، أو دينه أو مذهبه.
- تطبق مؤسسات العدالة القانون في إطار زمني معقول حتى لا تضيع حقوق المتقاضي.
- تنفذ الأحكام بحزم دون تسويف أو تأجيل أو تأخير.

3- الحكم الرشيد: الكثير من القلاقل والاضطرابات داخل المجتمع سببها غياب السياسة الحكيمة في إدارة شؤون البلاد، وإلغاء الآخر من المشاركة، والتعدي على المال العام، وبذلك يحتاج السلم الاجتماعي إلى ديمقراطية حقيقية، ويتأتي الحكم الرشيد ما خلال: المساءلة، الشفافية، التمكين والذي عني به مساعدة الأفراد على تطوير الحياة التي يعيشونها، إضافة إلى المشاركة والتي تعني إشراك الجميع في العمل العام كالمشاركة السياسية (الانخراط في الأحزاب، والمشاركة في الانتخابات ..الخ). المشاركة الاجتماعية (الحملات التطوعية العمل الأهلي[40].

4- رسوخ مبدأ المواطنة: ويراد بالمواطنة المكانة التي يكتسبها الفرد بمجرد نشوء الدولة، وبمفهومها القانوني هي تلك الرابطة القانونية السياسية التي تربط فردا ما بدولته، وعلى أثرها يتأسس مفهوم الهوية الوطنية والذي يميز الفرد عن باقي مواطني دولة أخرى. والمواطنة هي رابطة قانونية ترتب حقوقا وواجبات للمواطن اتجاه دولته فهي تمنحه حق المشاركة السياسية، كحق الترشح والانتخاب وامتلاك الوثائق التي تثبت انتمائه لهذه الدولة، ويضاف إلى ذلك الشعور بالأمن القومي من عدمه، ذلك أن تعزيز انتماء المواطن بدولته من خلال تمتعه بكامل حقوقه المقررة في دستور الدولة، طبقا لمبدأ العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص، وتأديته للواجبات المكلف بها، سيعزز حتما الهوية الوطنية لديه ومن تما رابطة الانتماء للدولة والوطن[41]

5- حرية التعبير: من المعلوم أن التعددية داخل المجتمع تفرض طابع الاختلاف في الطموحات والتوجهات والمطالب والحاجات، ولذلك وجب إتاحة مساحة كافية للجميع حتى يعبر عما يشغل تفكيره أو يعكر صفو عيشه في إطار القانون والاحترام المتبادل فلن يتحقق السلم الاجتماعي دون إعطاء فرصة متساوية للجميع حتى يعبر عن آرائه وهمومه وطموحاته في مناخ عقلاني يسوده الانفتاح، فيمكن الاستماع للجميع وتفهم الجميع.

6- إعلام المواطنة: يحتاج المجتمع إلى إعلام تعددي يكشف عن الأمراض الاجتماعية والسياسية والثقافية لمعالجتها، والنهوض بالمجتمع، وهناك نوعين من الإعلام: إعلام مواطنة وإعلام ضد المواطنة، فالأول يبني السلم الاجتماعي والثاني يهدمه، ومن الطبيعي أيضا أن يجد عموم المجتمع مساحة في هذا الإعلام للتعبير عن الآراء والهموم والانشغالات.

7- ذاكرة الأمور والقواسم المشتركة: تمر بأي مجتمع لحظات تعثر، وجب تناسيها وتجاوزها بما يخدم الصالح العام، ويؤسس لها المجتمع قواعد وركائز سلمية متينة على أساس من التلاحم والتراحم والتجانس والاحترام المتبادل، فمن الواجب التأكيد المستمر على ذاكرة الأمور، هناك من يستحضر التاريخ ليجد فيه ما يجمع الشتات ويضمد الجراح، وهناك من يقلب على المناتن في حقب التاريخ فيقع عليها ويستحضرها ليضر بها سلامة وسلم هذا المجتمع.

المبحث الثالث: انعكاسات اقتصاد الريع على السلم الاجتماعي

وفقا لمعظم الدراسات التي تناولت أحوال الاقتصاد الريعي، فإن الدول التي تعتمد عليه تصاب ما يطلق عليه "لعنة الموارد"، خاصة الدول النامية المنتجة للنفط، إذ تساهم إيرادات النفط على حين غفلة من أهلها في تحقيق طفرة من النمو لدى هذه الدول، دون أن ترفق هذه الطفرة بتنمية حقيقية ومستدامة، أو إصلاح سياسي ومؤسسي، والاعتماد هذا مطلق إذ لا إنتاج حقيقي يسند هذه الطفرة التنموية التي يصنعها النفط، ومن مظاهر تحول هذه النعمة إلى نقمة أن تستعمل في شراء الولاءات ويتحول المواطنين إلى رعايا منتفعين، وبذلك تتلافى الحكومة ضغوطات الشعب ومطالبه بالإصلاح من خلال علاقة زابونية تمنح للحكومة شرعية استمرارها في الحكم مع استمرار ارتفاع مستوى معيشة المواطنين، وانخفاض الريع يهدد شرعية النظام واستقراره، وينتج من الريعية غياب المحاسبة والشفافية، مع عدم تحصيل الضرائب من المواطنين في ظل تغطية الريع لهذه الفجوة فضلا عن الفساد في توزيع العائدات النفطية على الدوائر المقربة من السلطة[42]، ومن تم يتسبب نموذج الاقتصاد الريعي في انعكاسات سلبية جمة على الانسجام والتناسق الاجتماعي فيحدث خلل في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، تفقد من خلالها الدولة سلمها الاجتماعي، بعرقلة الديمقراطية وتعزيز السلطوية والديكتاتورية.

المطلب الأول: انعكاسات اجتماعية

من النتائج المهمة للنظرية الريعية كما يرى بعض الباحثين، أن المجتمع المدني قد أسقط مطالبه عن الدولة، لأنه لا يرى من حقه التأثير في السياسة. كما أن الدولة قد نجحت في التخلص من وشائجها المدنية، هذه الاستقلالية مرتبطة بمداخيل النفط الكبيرة المدفوعة مباشرة للدولة[43].

الانعكاس السلبي الأبرز لاقتصاد الريع على الصعيد الاجتماعي هو تمكن السلطة من وضع مؤسسات المجتمع المدني في حالة ركود باستثناء التي تبدي ولاءها للحاكم، وهو ما يعطيها قدرة أكبر للمناورة في الحد من نشاط مؤسسات المجتمع المدني التي تستهدف الإصلاح والتغيير، وتعد المساومة الأسلوب الأبرز لاستمالة القيادات المناوئة وشراء ولائها، وفي حالات أخرى تلجأ النخب الحاكمة لإنشاء مؤسسات مدنية موازية وتدعيمها من عائدات النفط لإضعاف تلك المناوئة وصرف اهتمام المواطن عنها[44].

يذهب نزيه أيوبي في تحليله للتضامنيات بأن بعضها يميل إلى التقارب والتعاون مع الدولة على أساس التقاء المصالح، كالقبائل المتحالفة مع الدولة والتي قد تشكل الحجر الأساس للبنية العسكرية أو الحرس الوطني في بعض الدول، وقد يفسر هذا الإطار النظري في التعبيرات المختلفة عن عدم الرضا أو الاستياء، في ظل انعدام أو محدودية المشاركة السياسية، ويميل البعض من هذه التضامنيات إلى أخذ موقف معارض من الدولة بشكل شبه تلقائي، وبالتالي يميل إلى الدفع بمراجعة المنظومة الاجتماعية القائمة برمتها، في حين إن التضامنيات المندمجة أو القريبة من السلطة تعبر عن استيائها داخل سياق المنظومة كالمطالبة بحصة أكبر من ريع النفط كبديل للإصلاح السياسي[45].

كما أظهرت بعض الدراسات أن الريع يحول دون التحولات الاجتماعية المطلوبة فهو يعيق عملية التحول الديمقراطي، كما حدث في الجزائر خلال العشرين سنة الأخيرة[46]، حيث إن ابرز صفة مشتركة بين مجتمعات الاقتصاديات الريعية هي أضعف الإرادة والمبادرة الوطنية إذ يصبح المواطن إتكالياً أكثر مما هو منتجا أو مبدعا[47]، وذلك بتربية الفرد تربية اتكالية، بدل ما يكون الفرد عونا للدولة في الإنتاج المحلي يصبح عالة عليها في ظل الاقتصاد الريعي، كما ينعكس نمط الريع على عمران المجتمعات حيث تصبح السيطرة على مراكز الثروة ومراكز اتخاذ القرار في يد فئة معينة، وبذلك يظهر الاستهلاك الترفي عند المجتمع، كما أن النظام الريعي يقوض على نحو خطير النسيج الاجتماعي من زاوية أخرى لان الإنسان قد يقبل أن يغتني البعض على أساس الجهد والجدارة، غير أنه لن يتسامح مع أولئك الذين ينجحون من خلال التلاعب ومنح الامتيازات من طرف الحاكم[48]. فقد تتجلى هاته الامتيازات في شكل إعفاء أو تخفيف ضريبي، كان من الواجب تحصيله لصالح الخزينة العمومية، لأن الدولة تجد سهولة في تحصيل إيراداتها من عائدات النفط أسهل بيروقراطيا وأكثر شعبية سياسيا من تحصيل الضرائب، والسبب أن الخزينة متخمة بسبب عائدات النفط فيصبح بوسع الحكومة تحويل بعض هذه الأموال إلى الشعب بتخفيض الضرائب[49] وهو عين الفساد والتهديد المستقبلي للسلم المجتمعي في البلد.

المطلب الثاني: انعكاسات اقتصادية

كشفت دراسة شهيرة سنة 1999 أن تراكم المال الذي لا ينبع من نشاط اقتصادي حقيقي يتيح المجال لإمكانية هدر الثروة في أنشطة ومشاريع أقل إنتاجية، ومن شأنه أن يزيد من حجم التشوهات والانحرافات في العملية الاقتصادية، ويعمق من حالة عدم المساواة في المجتمع، وفي نفس الوقت يضعف مؤسساته السياسية والقانونية، كما خلص البحث من خلال دراسة حالة ثلاث دول نفطية وهي نيجيريا، وفينزويلا، والمكسيك إلى التأكيد على العلاقة الطردية بين الإيرادات المحصلة من تصدير النفط والغاز ومستوى النفقات الحكومية في للدول الثلاث[50]. كما لاحظ جميع الباحثين في طبيعة الاقتصاد الريعي، أن الريع يخلق المرض الهولندي، والذي أدى إلى صعود صرف سعر العملة المحلية اتجاه العملات الأخرى[51].

الطابع الريعي للاقتصاد في دولة ما يلازمه انكشاف خارجي، لأنه عاجز عن سد حاجيات البلد الأساسية ما يجعل الدولة تلجأ للاستيراد، وهو ما يوقعها في شباك التبعية الاقتصادية والذي تنجر عنه تبعية سياسية تضر بمبدأ السيادة، ما يجعل السوق المحلية مرتعا ومستنقعا خصبا للشركات الأجنبية عبر وكلائها المحليين الذين يجنون أرباحا طائلة تلهيهم عن منافع أوطانهم، ويقتنصون إضافة إلى مجهود الغير الفائض الاستهلاكي، ما يساهم في تمركز الثروة بيد القلة، وهي نفسها الفئة المقربة من دوائر الحكم[52].

إن استفحال ظاهرة الاقتصاد الريعي في الدولة يقابله تراجع تدريجي للإنتاج المحلي بالنسبة للصناعة والزراعة، ومن ثم تراجع أهمية العمال الصناعيين والزراعيين، مما يؤدى إلى تراجع القوى الاجتماعية المساندة لاستراتيجية الإصلاح الاقتصادي والتقدم الاجتماعي[53]. إضافة إلى تفشي ثقافة اللا مساءلة وتجذر وتغلغل الفساد في المجتمع، وانتشار ظاهرة المضاربة بظهور مستثمرين لا يحملون معهم "روح المشروع الرأسمالي"، وغاية أهدافهم الكسب السريع، كحصة جاهزة يوفرها الريع، وعادة ما يدار الاقتصاد بواسطة حفنة من المضاربين والمغامرين الماليين[54]. وكمثال في حالة الجزائر عند انخفاض أسعار البترول سنة 2014، أدى تراجع الجباية البترولية إلى تراجع الإيرادات بنسبة 50 في المائة، وبالتالي استهلاك مجمل ادخار الخزينة وأعلنت الحكومة حينها أنها أصبحت عاجزة عن تسديد أجور العمال، وبعد ذلك لجأت الدولة إلى تخفيض الإنفاق العمومي على الاستثمار والتجهيز، بفعل تراجع الموارد المالية للدولة المترتب على

انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية[55]. فللعمل على تجنب التأثيرات غير المرغوبة لارتفاع تدفقات عوائد النفط يجب أحد أمرين:

إما خفض معدل استخراج النفط وبالتالي خفض العائدات المتوقعة، أو استثمار العائد الأكبر منها خارج البلد، كما أنه بإمكان الدولة أن تستعمل هاته العائدات في تسديد ديونها الخارجية[56]. وتعمل على وضع استراتيجيات تسمح بالخروج من اقتصاد يعاني التبعية الاقتصادية إلى اقتصاديات متنوعة في هياكلها غير متأثرة بتقلبات الأسعار في أسواق النفط الدولية[57]. بذلك يتحرر اقتصاد الدولة ويصبح بإمكانه تأمين الضروريات مع إمكانية المنافسة الخارجية.

المطلب الثالث: انعكاسات سياسية

لقد أثبتت بعض الدراسات التاريخية، والتي منها دراسات ابن خلدون، والجابري، ومايكل روس، إن الاقتصاديات ذات القاعدة الريعية قد أنتجت على الدوام أنظمة استبدادية، تعتبر النخب الحاكمة فيها الموارد الطبيعية والبشرية بمثابة ملكية إقطاعية موروثة، تستطيع التصرف بها كما يحلوا لها[58]. وهي أصل ثابت في الدولة، فهذا هو المنطق الذي حكم ولا يزال يحكم نمط الاقتصاديات العربية[59]. ويعد الإنفاق الحكومي أحد أهم الوسائل استخداما من قبل النخب الحاكمة في الدول الغنية بالموارد لاحتواء ضغوط الإصلاح والديمقراطية، ويساهم الريع في قدرة النخبة الحاكمة على شراء الولاءات وشراء ذمم المعارضة[60]، باعتبارها الأساس الذي تضمن من خلاله انتفاء أي مطالبة اجتماعية باقتسام السلطة أو بالمشاركة فيها[61]. كما يلاحظ أن هناك تنازل عن الصوت الانتخابي الديمقراطي مقابل تعويضات مصدرها الريع المركزي للبلاد، أي التنازل عن دفع الضرائب مقابل التنازل عن الصوت الانتخابي، وبذلك يلاحظ تركز الثروة على خطوط أسرية وعشائرية وطوائفية ومناطقية، وتطور النظام إلى نظام حكم القلة أو الطغمة الفاسدة (أوليغارشية)[62].

ذلك أن القاعدة الاقتصادية للدولة التسلطية في المجال السياسي العربي هي الاقتصاد الريعي، الذي منح الدولة القدرة على الاستيلاء على المجتمع، فنمط الإنتاج الريعي يمثل سند الدولة الأهم في إعادة المنطق الاستبدادي، ليحرم مجتمعاتها فرصة إعادة إنتاج نفسها في حالة تفاعل مع الدولة[63].

وكما سبق وقلنا إن الانكشاف الخارجي للاقتصاديات الريعية يلحقه انكشاف سياسي اتجاه الخارج، لأن الاقتصاديات الريعية غير مقاومة بطبيعتها فهي من الأساس غير منتجة وقائمة على الاستهلاك فقط، وبذلك تضطر النخب الحاكمة إلى شراء الحماية من الخارج كما سبق لها ووفرت سبل الولاء في الداخل بعائدات الريع، فهي تحتاج لحماية خارجية لتامين مصالحها الريعية المتمركزة فيها، وهذا يعد أحد أهم العوامل الأساسية في السماح للقوى الكبرى بإنشاء قواعد عسكرية على أراضيها[64]. بذلك تزداد التدخلات الخارجية في شؤونها السياسية، وتتحول إلى مسرح للمخابرات الأجنبية، وتدبر لها الانقلابات وتصنع لها الزعامة السياسية خارج حدودها لأن القوى الكبرى دائما منطقها خدمة مصالحها وليس أمن واستقرار الدول كما تدعي في الغالب.

ويرى **ميشال روس**، أن الريع قد يشكل إحدى أهم سندات هاته الدولة في الحفاظ على وضعها هذا، وذلك من خلال اعتمادها على سياستين، إما استئجار المواطنين وشراء الولاء، أو القمع في حالة ما فشلت السياسة الأولى[65]. وهكذا حافظت الدولة الريعية على حكمها حتى ظهور الدولة التسلطية التي شملت المنطقة بأكملها في هاته الفترة، وكانت سبب في اندلاع الانتفاضات الشعبية أو ما بات يسمى بالربيع العربي[66].

لذلك وجب على الحكام والقائمين على تسيير اقتصادات هذه الدول إن يقوموا بتطوير أساليب جديدة من التفكير حول الإصلاحات الاقتصادية التي تساعد على قيام تحول حقيقي إلى الديمقراطية ودولة القانون، كما أن على شعوب هاته الدول أن تستنفر عقولها ومواهبها، وطاقاتها في سبيل القيام بالتنويع الاقتصادي، عبر تنويع إنتاجي لمصادر الريع المختلفة وتشجيع قطاعات الأعمال المبدعة في إطار الأهداف الوطنية بتسخير العلم والتكنولوجيا كوسائل لبلوغ الأهداف المطلوبة[67]. والسعي لنشر ثقافة التنمية وتنشيط عملية الإنتاج والاستثمار من خلال العمل على تدوير الأموال واستثمارها وتشييد المصانع واستصلاح الأراضي، وتبادل السلع والمنتجات مع عدم تجميد الأموال وتعطيلها[68]. لأن العلاقة التي تربط بين كل من التنويع الاقتصادي، والنمو، والتنمية أن التنويع والنمو الاقتصادي لأمران حاسمان من أجل تحقيق التنمية المستدامة في الدول الغنية بالموارد خاصة النفطية منها[69].

خاتمة:

لقد تناولت هاته الورق البحثية العلاقة الطردية بين اعتماد اقتصاديات بعض الدول على الريع وتحوله إلى لعنة دائمة على استقرارها ونموها الاقتصادي وتماسكها الاجتماعي، بظهور طبقية اجتماعية واضحة، واقتصاد منهار ومتهالك، واضطرابات سياسية لا تنتهي، بسبب الاعتماد على اقتصاد الريع، وهو الاقتصاد الناتج عن اللا جهد، وذلك بسبب تكدس وانحصار عائدات الريع في يد فئة قليلة ومعروفة وهي إما حاشية الحاكم نفسها أو فئات وعشائر داخل المجتمع تقدم الولاء للفئة الحاكمة، وكل هذه المظاهر تعد أحد مهددات السلم الاجتماعي، وبذلك تكون الدراسة قد توصلت إلى عدة نتائج منها:

- السلم الاجتماعي يعني الانسجام، والأمن، والاستقرار، والتآلف، التعايش داخل النسيج المجتمعي الواحد بين فئاته وطوائفه، ومختلف شرائحه، مع قدرة الدولة على الإشراف المادي وتموين هذا السلم باقتصاد حقيقي واقعي لا عن طرق اقتصاد ريعي مزيف يعد بالانفجار في أي لحظة.
- أصبح من المسلم به أن الاعتماد المطلق على اقتصاد الريع في الجزائر هو عامل تهديد، وخلخلة لسلمها الاجتماعي، لكونه اقتصاد رخو يعتمد على موارد طبيعية من باطن الأرض يتم استخراجها وبيعها وبقاء عائداتها في يد الطبقة الحاكمة والفئات الموالية لها، فتظل أغلبية الشعب ترزح تحت خط الفقر، إلى غاية شعور هذا الأخير بالظلم لحرمانه من عائدات بلاده الطبيعة فيقرر الثورة أو التغير بأي وسيلة كما حدث في اغلب الدول العربية سنة 2011، وفي الجزائر سنة 2018 بعد انهيار أسعار النفط سنة 2014.
- للسلم الاجتماعي أسس ومقومات لابد توافرها للحكم على مجتمع أنه مسالم اجتماعيا، والتي منها الإدارة الحكيمة للتعدد داخل المجتمع بين فئاته وطبقاته وجميع تشعباته واختلافاته، والتداول السلمي على السلطة، والاحتكام إلى القانون، وإشاعة روح الديمقراطية بدل التسلط الديكتاتورية.
- الاعتماد على النفط كمورد اقتصادي وحيد، يعد خطرا على السلم الاجتماعي، فهو مورد نابض، ويعد استخراجه نوع من استنزاف رأس المال كما أنه عرضة لتقلبات أسعار النفط في السوق العالمية وتذبذب الطلب العالمي عليه، مما يؤثر على حصيلة الصادرات والإيرادات الحكومية، لذا كان من الضروري الاعتماد على مصادر بديلة ومتجددة.
- أثبتت العديد من الدراسات، وعلى رأسها دراسة "مايكل روس" في كتابه "لعنة النفط"، ودراسة عدنان الجنابي في كتابه "الدولة الريعية والديكتاتورية" مستشهدا بالنظام العراقي السابق، أن النظم الديمقراطية والاقتصاديات الريعية خطان متوازيان بينهما برزخ لا يلتقيان، وذلك لطبيعة الريع الذي يعتمد على اللا جهد ومحاولة الدولة أو الحاكم الاستفراد بمداخليه، فيتحول الحاكم إلى ديكتاتور.

- يرى بعض الاقتصاديين أن الاقتصاد الريعي لا ينجم عن محض وجود البترول أو الغاز أو أي مصدر طاقوي طبيعي واحد تعتمد عليه الدولة في اقتصادها، بل هو تفضيل سياسي يلجأ إليه الحاكم لحيازة موقع أو ترسيخ موقع امتيازي في تحريك اقتصاد البلاد وتوزيع العائدات لصنع الولاءات، لذلك نجد دول طاقوية بترولية إلا أنها ليست دول ريعية كالمكسيك وروسيا.
- لا يبدو أن هناك علاقة حتمية بين الاقتصاد الريعي وظاهرة الفساد، أي أن الفساد ليس حصرا على الاقتصاد الريعي، إنما أسبابه متعددة من اقتصادية إلى سياسية واجتماعية وغيرها.
- في الاقتصاد الريعي تهيمن النفقات التشغيلية على النفقات الاستثمارية، بمعنى أن معظم المداخيل الناتجة عن الريع تصرف في الرواتب والنفقات الرأسمالية، والتحويلية ومستلزمات الخدمية على النفقات التي تسهم في توليد الدخل القومي للدولة، وهذا ما يدل إن الدولة تعاني عجز في الموازنة العامة.
- هناك أعراض سلبية حتمية تظهر على الدولة في حالة وقوعها ضحية الاقتصاد الريعي والتي منها:

أ- المرض الهولندي: ويظهر نتيجة ارتفاع قيمة العملة المحلية مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف السلع المنتجة محليا وبذلك تفقد قدرتها في منافسة السلع الأجنبية.

ب- حدوث تذبذب في قيم متغيرات الاقتصاد الكلي نتيجة لتقلب أسعار الموارد الطبيعية، لأن أسعارها تحدد في السوق العالمية، متأثرة بعوامل اقتصادية وسياسية وتكنولوجيا، إذ ليس للدول النفطية المنتجة دور في التسعيرة.

ج- من خلال الدراسات التي مرت بنا هناك علاقة عكسية بين الديمقراطية والدول التي تعاني سيطرة اقتصاد الريع، فكلما زاد الاعتماد على الريع اتجه البلد نحو الديكتاتورية.

د- إهمال الجانب الضريبي وتمويل الإيرادات العامة والاعتماد بشكل كبير على الريع الخارجي.

- انخراط الدولة الريعية في النشاط الاقتصادي التنموي أدى إلى إقصاء أي فاعلين غيرها في هذه المجالات، ولعل هذا ما يبرر فشل الأدوار الاقتصادية للقطاع الخاص في نموذج هذه الدول وبالتالي ظهور منافسة وشحناء بين الدولة والخواص قد يكون منطلق لاضطرابات اجتماعية.

وتوصي الدراسة بما يلي:

- على الدولة أن تشيع أسباب السلم الاجتماعي وأن تعزيز القوانين الداعمة للحكم الرشيد، القائمة على المساءلة، والشفافية، والتداول السلمي على السلطة.
- هناك مقومات للسلم الاجتماعي يجب توفرها ومنها رفع مستوى الوعي الإدراكي لشرائح المجتمع، والتحسيس بأهمية السلم الاجتماعي، بتدعيم النظام التعليمي والمعرفي وتثبيت ركائز المواطنة،
- العمل على تنويع الاقتصاد، من خلال خلق مؤسسات ودعمها وإعطاء فرصة للإنتاج المحلي، والحد من هجرة الأدمغة. وذلك بوضع استراتيجية وطنية يتركز العمل فيها على قطاعات الزراعة والسياحة.
- تفعيل دور القطاع الصناعي، وتشغيل المصانع ببناء نواة تجمعات صناعية تنافسية تعتمد على المنشآت الصناعية الكبيرة وتحسين البنية التحتية وصولا إلى بناء مدن صناعية كما تفعل تركيا مؤخرا، مما يسهم في امتصاص البطالة وتحرك الاقتصاد ويعزز أواصر التماسك المجتمعي.
- مكافحة الفساد وتشجيع المساءلة والمسؤولية الاجتماعية للمسؤول الخاص، فقد عمل الربيع العربي وما تشهده الجزائر في الأشهر الأخير على كشف المستور، وأوضح أن الأنظمة الاستبدادية جاثمة على بركة كبيرة من الفساد ونهب المال العام والمحسوبية والرشوة، لذا وجب سن القوانين وتفعيلها للكشف عن المفسدين ومن ثم معاقبتهم.

- إعطاء الاستقلالية التامة لجهاز القضاء ليكون قادرا على إصدار الأحكام حين تنتهك قواعد المنافسة النزيهة أو التعدي على الموارد الطبيعية والبيئية وسوء استخدام النفوذ عبر علاقات خاصة مع المسؤولين الحكوميين، مما يعطي للمواطن الانطباع بالأمان والشعور بالاطمئنان إلى حكامه فيظهر في شكل انسجام مجتمعي.
- على هذه الدول اللجوء إلى تنويع اقتصادياتها، لأنه بمثابة فرصة لترشيد النفقات العامة وتوجيهها نحو القطاعات التي لها أثر إيجابي وقيمة مضافة للاقتصاد الوطني.
- نجاح التنويع الاقتصادي مرتبط بوجود رؤية استشرافية لكل القطاعات المكونة للاقتصاد الوطني، قادرة على التكيف مع الصدمات في ظل الإمكانات المتاحة ولا يتأتى ذلك إلا بالصرامة في التطبيق لبلوغ الأهداف.
- على الدولة وضع استراتيجية لتحريك القطاعات الراكدة، التي يمكنها خلق القيمة المضافة، وتسريع وتيرة الصادرات خارج المحروقات، والتوجه بها إلى الاقتصاد الموجه نحو التصدير في كل القطاعات الزراعية الصناعية والخدماتية.

قائمة المصادر والمراجع

01- الرازي، مختار الصحاح.
02- ابن منظور لسان العرب.
03- مجيدي العربي، محاضرات المدخل لعلم الاقتصاد، جامعة محمد بوضياف المسيلة.
04- حازم الببيلاوي، الدولة الريعية في الوطن العربي، ورقة قدمت الى ندوة الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت 1979.
05- عدنان الجنابي، الدولة الريعية والديكتاتورية، دراسات عراقية، الطبعة الأولى بغداد 2013.
06- يوسف بيبي، الجزائر وإشكالية الانتقال من اقتصاد الريع إلى اقتصاد الكفاءة، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة العدد 28 المجلد 2، 2013.
07- أحمد الإدريسي، اقتصاد الريع وآثاره الاجتماعية والاقتصادية، مجلة ذخائر للعلوم الإنسانية، العدد 4، ديسمبر 2018.
08- سلام جبار شهاب، الدولة الريعية وصياغة النظم الإقليمية" دول الخليج أنموذجا" المجلة السياسية والدولية العدد: 21، سنة 2010.
09- صالح ياسر ورقة سياسية بعنوان: "النظام الريعي وبناء الديمقراطية الثنائية المستحيلة –حالة العراق- الناشر مؤسسة فريدريش ايبرت مكتب الأردن العراق، تشرين الثاني .
10- مجموعة مؤلفين اربيل بغداد بيروت- النفط والاستبداد، الاقتصاد السياسي للدولة الريعية، معهد الدراسات الاستراتيجية، الطبعة الأولى.
11- مايكل إل روس، نقمة النفط – كيف تؤثر الثروة النفطية على نمو الأمم، ترجمة محمد هيثم نشواتي، مكتبة مؤمن قريش، ط1: 2014.
12- حكيمي توفيق، وحشاني فاطمة الزهراء، استعصاء الديمقراطية ووفرة الموارد الطبيعية –دراسة في الأعراض السياسية ل "لعنة الموارد، مجلة الفكر ، العدد: 15 كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة باتنة.
13- مختار الصحاح، محمد بن أبي بكر الرازي، تحقيق محمود خاطر، مكتبة لبنان، ناشرون، ط/1995: 326، المفردات في غريب القران، الراغب الاصفهاني تحقيق خليل عيتاني، دار المعرفة لبنان، ط6/ 2010: 245 - 246
14- الخصائص ص: 4137/2، كتاب العين مادة "سلَم"، ابن دريد، أبو بكر ابن محمد الحسن الازدي، جمهرة اللغة، مؤسسة الحلبي القاهرة، مادة - سلَم".
15- منال منصور لعنة الموارد الطبيعية وسبل تجنبها، مجلة دراسات العدد: 3، 2015.
16- مركز هردو لدعم التعبير الرقمي القاهرة 2017، دعوة إلى السلام عن ثقافة السلام واللا عنف والتسامح.
17- حامد أشرف همداني، السلم الاجتماعي، ضرورته ومبادئه في ضوء الشريعة الإسلامية.

18- سري زيد الكيلاني وليلى مصطفى تفاحة، أثر احترام حقوق المواطنة في السلم الاجتماعي، مؤتمر كلية الشريعة الدولي الثاني (السلم الاجتماعي من منظور إسلامي)، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين 2012.
19- محمد مصباح الجندي و عمر أحمد مهلهل، المواطنة ودورها في تحقيق السلم الاجتماعي -ليبيا نموذجا- مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، كلية الاقتصاد والتجارة زليتن، الجامعة الاسمرية الإسلامية، العدد: 11 يونيو 2018.
20- مالك بن نبي، ميلاد مجتمع شبكة العلاقات الاجتماعية ترجمة عبد الصبور شاهين الجزائر: دار الفكر ط3.
21- عبد الحي القاسم عبد المؤمن عمر، وعمر إدريس محمدي سليمان وصادق أبكر آدم سليمان، دعائم السلام الاجتماعي في الأسرة المسلمة ، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد: 14، 2016.
22- شكوري سيدي محمد، وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي، دراسة حالة اقتصاد الجزائر، أطروحة دكتوراه.
23- أعياد عبد الرضا عبدال، وعدنان كاظم جبار الشيباني، الاقتصاد الريعي وأثره في بناء دولة العراق وقوته، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية.
24- سعد محمود الكوز وعبد الرزاق عزيز حسين، مقال بعنوان الدولة الريعية بين إشكالية المفهوم وتنوع الخصائص، نشر بالمجلة الأكاديمية لجامعة نوروز.
25- لوصيف عمار، والعابد لزهر، نموذج تنويع الاقتصاد الجزائري للخروج من تبعية قطاع المحروقات –رؤية استشرافية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة، العدد 52، المجلد ب
26- ذياب فهد الطائي، المظاهر السياسية للاقتصاد الريعي، نشر بموقع كركز أضواء للبحوث والدراسات الاستراتيجية، تاريخ الزيارة هذا الموقع يوم: 1.2020/09/09 www.adhwaa.org
27- شيبوط سليمان، اقتصاديات الدول العربية وتحديات التنمية –رؤية مستقبلية – مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد: 20 أكتوبر 2014، جامعة زيان عاشور بالجلفة.
28- ابراهيم خليل عليان، السلم الأهلي، والتوزيع العادل للدخل، جامعة القدس المفتوحة/ فلسطين 2013.
29- محمد وائل القيسي، السلم المجتمعي: المقومات وآليات الحماية محافظة نينوى أنموذجا. مركز نون للدراسات الإستراتيجية، أكتوبر 2012.
30- آية بدر عليوة عبد السلام باحثة ماجستير كلية الاقتصاد القاهرة ، فشل نموذج الدولة الريعية –قراءة في الأزمة الفنزويلية – المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تقييم حالية ماي 2019.
31- الشقاق المجتمعي في دول مجلس التعاون: الطائفية نموذجا، مجلة الثابت والمتحول 2014، الخليج بين الشقاق المجتمعي وترابط المال والسلطة مجله صادرة عن مركز الخليج لسياسات التنمية.
32- جورج قرم، الاقتصاد السياسي للانتقال الديمقراطي في الحالة العربية، محاضرة ألقيت بقصر قرطاج في تونس، ونشرت بمجلة المستقبل العربي العدد: 426 ماي 2014.
33- لبعل فطيمة، ونور الدين حامد، استراتيجيات إدارة الريع النفطي للخروج بالاقتصاديات العربية من التبعية الريعية، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد: 08، العدد: 01 – 2015، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة.
34- نور الدين دخان، أمينة مزراق، الريع، السند الاقتصادي للدولة في المجال السياسي العربي، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد الخامس، العدد: 1، جوان 2018، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر.
35- بللعما أسماء، دور السياسة الضريبية في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم اقتصادية بجامعة العقيد أحمد دراية بأدرار 2017 -2018.

الهوامش:

1- مجيدي العربي، محاضرات المدخل لعلم الاقتصاد، جامعة محمد بوضياف المسيلة، ص: 08.
2- مجيدي العربي، محاضرات المدخل لعلم الاقتصاد، م. س، ص: 09.
3- ابن منظور لسان العرب، ص: 1737.
4- الرازي، مختار الصحاح، ص: 266.
5- حازم الببيلاوي، الدولة الريعية في الوطن العربي، ورقة قدمت إلى ندوة الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت 1979.
6- عدنان الجنابي، الدولة الريعية والديكتاتورية، دراسات عراقية، الطبعة الأولى بغداد 2013، ص: 07 – 08.
7- يوسف بيبي، الجزائر وإشكالية الانتقال من اقتصاد الريع إلى اقتصاد الكفاءة، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة العدد 28 المجلد 2، 2013 ص: 42.
8- أحمد الإدريسي، اقتصاد الريع وآثاره الاجتماعية والاقتصادية، مجلة ذخائر للعلوم الإنسانية، العدد 4، ديسمبر 2018، ص: 39.
9- سلام جبار شهاب، الدولة الريعية وصياغة النظم الإقليمية "دول الخليج أنموذجا" المجلة السياسية والدولية العدد: 21، سنة 2010، ص: 02.
10- صالح ياسر ورقة سياسية بعنوان: "النظام الريعي وبناء الديمقراطية الثنائية المستحيلة –حالة العراق- الناشر مؤسسة فريدريش ايبرت مكتب الأردن العراق، تشرين الثاني ص: 4.
11- مجموعة مؤلفين اربيل بغداد بيروت- النفط والاستبداد، الاقتصاد السياسي للدولة الريعية، معهد الدراسات الاستراتيجية، الطبعة الأولى ص: 73.
12- مايكل إل روس، نقمة النفط –كيف تؤثر الثروة النفطية على نمو الأمم، ترجمة محمد هيثم نشواتي، مكتبة مؤمن قريش، ط1: 2014، ص: 27.
13- حكيمي توفيق، وحشاني فاطمة الزهراء، استعصاء الديمقراطية ووفرة الموارد الطبيعية –دراسة في الأعراض السياسية ل "لعنة الموارد، مجلة الفكر، العدد: 15 كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة باتنة، ص: 276.
14- مختار الصحاح، محمد بن أبي بكر الرازي، تحقيق محمود خاطر، مكتبة لبنان، ناشرون، ط/1995: 326، المفردات في غريب القران، الراغب الاصفهاني تحقيق خليل عيتاني، دار المعرفة لبنان، ط6/ 2010: 245 – 246.
15- الخصائص ص: 4137/2، كتاب العين مادة "سلَم"، ابن دريد، أبو بكر ابن محمد الحسن الازدي، جمهرة اللغة، مؤسسة الحلبي القاهرة، مادة - سلَم".
16- ابن منظور (جمال الدين محمد ابن مكرم)، لسان العرب، دار صادر بيروت لبنان، ص:3/ 191.
17- مركز هردو لدعم التعبير الرقمي القاهرة 2017، دعوة إلى السلام عن ثقافة السلام واللا عنف والتسامح، ص: 06.
18- حامد أشرف همداني، السلم الاجتماعي، ضرورته ومبادئه في ضوء الشريعة الإسلامية، ص: 304.
19- سري زيد الكيلاني وليلى مصطفى تفاحة، أثر احترام حقوق المواطنة في السلم الاجتماعي، مؤتمر كلية الشريعة الدولي الثاني (السلم الاجتماعي من منظور إسلامي)، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين 2012، ص، ص: 25 – 25.
20- محمد مصباح الجندي أو. عمر أحمد مهلهل، المواطنة ودورها في تحقيق السلم الاجتماعي -ليبيا نموذجا- مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، كلية الاقتصاد والتجارة زليتن، الجامعة الاسمرية الإسلامية، العدد: 11 يونيو 2018. ص: 305.
21- مالك بن نبي، ميلاد مجتمع شبكة العلاقات الاجتماعية ترجمة عبد الصبور شاهين الجزائر: دار الفكر ط3. 1986 ص:27-28.
22- عبد الحي القاسم عبد المؤمن عمر، وعمر إدريس محمدي سليمان وصادق أبكر آدم سليمان، دعائم السلام الاجتماعي في الأسرة المسلمة، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد: 14، 2016 – ص: 237.
23- عبد القاسم عبد المؤمن عمر، وعمر إدريس محمدي سليمان وصادق أبكر آدم سليمان، م. س ص: 238.
24- سري زيد الكيلاني وليلى مصطفى تفاحة، أثر احترام حقوق المواطنة في السلم الاجتماعي، م. س ص: 26.
25- غسان إبراهيم، الأبعاد الاجتماعية للاقتصاد الريعي في سوريا، م. س ص: 09.

26- غسان إبراهيم، الأبعاد الاجتماعية للاقتصاد الريعي في سوريا م. س، ص: 09.
27- عدنان الجنابي، مرجع سابق، الدولة الريعية والديكتاتورية، دراسات عراقية ص: 36.
28- مايكل روس، نقمة النفط –كيف تؤثر الثروة النفطية على نمو الأمم، م س. ص: 28.
29- لوصيف عمار، والعابد لزهر، نموذج تنويع الاقتصاد الجزائري للخروج من تبعية قطاع المحروقات –رؤية استشرافية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة، العدد 52، المجلد ب، ص: 08.
30- سعد محمود الكوز وعبد الرزاق عزيز حسين، مقال بعنوان الدولة الريعية بين إشكالية المفهوم وتنوع الخصائص، نشر بالمجلة الأكاديمية لجامعة نوروز، ص: 66.
31- يوسف بيبي، الجزائر وإشكالية الانتقال من اقتصاد الريع إلى اقتصاد الكفاءة، م. س، ص: 48.
32- صالح ياسر حسن، الريوع النفطية وبناء الديمقراطية الثنائية المستحيلة في اقتصاد ريعي،م. س، ص: 37.
33- ذياب فهد الطائي، المظاهر السياسية للاقتصاد الريعي، نشر بموقع كركز أضواء للبحوث والدراسات الاستراتيجية " تاريخ الزيارة هذا الموقع يوم: 33.2020/09/09 www.adhwaa.org
34- عدنان الجنابي، الدولة الريعية والدكتاتورية، مرجع سابق ص: 36.
35- سعد محمود الكوز وعبد الرزاق عزيز حسين، مرجع سابق، ص: 66.
36- إبراهيم خليل عليان، م. س، ص: 13.
37- شيبوط سليمان، اقتصاديات الدول العربية وتحديات التنمية –رؤية مستقبلية – مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد: 20 أكتوبر 2014، جامعة زيان عاشور بالجلفة، ص: 111.
38- سري زيد الكيلاني وليلى مصطفى تفاحة، أثر احترام حقوق المواطنة في السلم الاجتماعي، مرجع سابق ص: 27.
39- إبراهيم خليل عليان، السلم الأهلي، والتوزيع العادل للدخل، جامعة القدس المفتوحة/ فلسطين 2013، ص: 13.
40- سري زيد الكيلاني وليلى مصطفى تفاحة، أثر احترام حقوق المواطنة في السلم الاجتماعي، م. س، ص: 28.
41- محمد وائل القيسي، السلم المجتمعي: المقومات وآليات الحماية محافظة نينوى أنموذجا. مركز نون للدراسات الاستراتيجية، أكتوبر 2012 ص:6.
42- آية بدر عليوة عبد السلام باحثة ماجستير كلية الاقتصاد القاهرة، فشل نموذج الدولة الريعية - قراءة في الأزمة الفنزويلية- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تقييم حالية ماي 2019، ص: 01 -02.
43- صالح ياسر حسن، الريوع النفطية وبناء الديمقراطية الثنائية المستحيلة في اقتصاد ريعي، م. س، ص: 68.
44- مايكل روس، نقمة النفط – كيف تؤثر الثروة النفطية على نمو الأمم، م. س، ص: 155.
45- الشقاق المجتمعي في دول مجلس التعاون: الطائفية نموذجا، مجلة الثابت والمتحول 2014، الخليج بين الشقاق المجتمعي وترابط المال والسلطة مجله صادرة عن مركز الخليج لسياسات التنمية ص: 40.
46- حكيمي توفيق، وحشاني فاطمة الزهراء، استعصاء الديمقراطية ووفرة الموارد الطبيعية –دراسة في الأعراض السياسية ل "لعنة الموارد، م. س، ص: 282.
47- أعياد عبد الرضا عبدال، وعدنان كاظم جبار الشيباني، الاقتصاد الريعي وأثره في بناء دولة العراق وقوته، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، ص: 294.
48- أحمد الإدريسي، اقتصاد الريع وآثاره الاجتماعية والاقتصادية، مجلة ذخائر للعلوم الإنسانية، م. س، ص: 41.
49- مايكل روس، نقمة النفط –كيف تؤثر الثروة النفطية على نمو الأمم، م. س، ص: 69.
50- شكوري سيدي محمد، وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي، دراسة حالة اقتصاد الجزائر، أطروحة دكتوراه، ص، ص: 27 – 28.
51- عدنان الجنابي، الدولة الريعية والديكتاتورية، دراسات عراقية مرجع سابق، ص: 21.
52- صالح ياسر حسن، الريوع النفطية وبناء الديمقراطية الثنائية المستحيلة في اقتصاد ريعي، م. س، ص: 41.
53- غسان إبراهيم، الأبعاد الاجتماعية للاقتصاد الريعي في سوريا مرجع سابق، ص: 12.
54- صالح ياسر حسن، الريوع النفطية وبناء الديمقراطية الثنائية المستحيلة في اقتصاد ريعي، م. س، ص:41.
55- لوصيف عمار، العابد لزهر، نموذج تنويع الاقتصاد الجزائري للخروج من تبعية قطاع المحروقات، م. س، ص: 13.
56- منال منصور لعنة الموارد الطبيعية وسبل تجنبها، مجلة دراسات العدد: 3، 2015، ص، ص: 196-197.

57- لبعل فطيمة، ونور الدين حامد، استراتيجيات إدارة الريع النفطي للخروج بالاقتصاديات العربية من التبعية الريعية، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد: 08، العدد: 01 – 2015، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص: 607.
58- جورج قرم، الاقتصاد السياسي للانتقال الديمقراطي في الحالة العربية، محاضرة ألقيت بقصر قرطاج في تونس، ونشرت بمجلة المستقبل العربي العدد: 426 ماي 2014، ص: 11.
59- نور الدين دخان، أمينة مزراق، الريع، السند الاقتصادي للدولة في المجال السياسي العربي، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد الخامس، العدد: 1، جوان 2018، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر. ص: 112.
60- حكيمي توفيق، وحشاني فاطمة الزهراء، استعصاء الديمقراطية ووفرة الموارد الطبيعية –دراسة في الأعراض السياسية ل "لعنة الموارد مرجع سابق ص: 279.
61- نور الدين دخان، أ. أمينة مزراق، مرجع سابق، ص: 114.
62- صالح ياسر حسن، الريوع النفطية وبناء الديمقراطية الثنائية المستحيلة في اقتصاد ريعي، م. س، ص: 68 – 69.
63- نور الدين دخان، وأمينة مزراق، الريع، السند الاقتصادي للدولة في المجال السياسي العربي، م. س، ص: 114.
64- صالح ياسر حسن، الريوع النفطية وبناء الديمقراطية الثنائية المستحيلة في اقتصاد ريعي، م. س، ص: 42.
65- نور الدين دخان وأمينة مزراق، السند الاقتصادي للدولة في المجال السياسي العربي، م. س، ص: 115.
66- صلاح ياسر حسن، الريوع النفطية وبناء الديمقراطية الثنائية المستحيلة في اقتصاد ريعي، م. س، ص: 70.
67- جورج قرم، الاقتصاد السياسي للانتقال الديمقراطي في الحالة العربية، م. س، ص: 12.
68- أحمد الإدريسي، اقتصاد الريع وآثاره الاجتماعية والاقتصادية، م. س، ص: 44.
69- بللعما أسماء، دور السياسة الضريبية في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم اقتصادية بجامعة العقيد أحمد دراية بأدرار 2017 -2018، ص: 18.